

# تحرك عاجل

## تحديد موعد محاكمة نبيل رجب في 12 يوليو

أبلغ سجين الرأي نبيل رجب، في 26 يونيو/حزيران، بأن محاكمته سوف تبدأ في 12 يوليو/تموز، بتهم "نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب" و"إهانة السلطات العامة"، بالعلاقة مع تغريدات نشرها في 2015. ويمكن أن يواجه حكماً بالسجن يصل إلى 13 سنة إذا ما أُدين. ونقل إلى المستشفى في 27 يوليو/تموز لإصابته باضطراب في دقات القلب.

ففي 26 يونيو/حزيران، أبلغ المدافع البحريني عن حقوق الإنسان نبيل رجب بأنه سوف يواجه محاكمة جديدة أمام "المحكمة الجنائية العليا"، في 12 يوليو/تموز، بجريرة نشر تعليقات على "تويتر" وإعادة نشر تغريدات تتعلق بالحرب في اليمن، وبمزاعم التعذيب في "سجن جو" عقب أعمال الشغب التي وقعت في السجن، في مارس/آذار 2015. ووجهت إليه تهمة "نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، ويمكن أن يحكم عليها بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات، بموجب المادة 133 من "قانون العقوبات البحريني"؛ وكذلك تهمة "إهانة السلطات العامة"، التي يمكن أن يحكم عليها بالسجن ثلاث سنوات، بموجب المادة 216 من "قانون العقوبات".

واعتقل نبيل رجب سابقاً بالعلاقة مع هذه التغريدات، في أبريل/نيسان 2015. وأعيد اعتقاله، في 13 يونيو/حزيران 2016، ووجهت إليه في اليوم التالي تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها". ومنذ القبض عليه وهو محتجز رهن الحبس الانفرادي. وفي 23 يونيو/حزيران، نقل إلى مركز شرطة الرفاع الغربي.

وفي 27 يونيو/حزيران، نقلته سيارة إسعاف إلى "وحدة العناية بالقلب" في "مستشفى قوة دفاع البحرين"، عقب معاناته من اضطراب في دقات القلب. وكان في اليوم الذي سبق قد اشتكى لزوجته من ارتفاع في ضغط الدم ومن طنين في أذنيه.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن نبيل رجب فوراً ودون قيد أو شرط لكونه محتجزاً حصراً بسبب ممارسته السلمية حقه في حرية التعبير؛
- دعوتها إلى ضمان تلقيه كل عناية طبية يمكن أن يكون بحاجة إليها؛
- ودعوتها إلى رفع الحظر المفروض على سفره؛
- وحثها على احترام حقه في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، بما في ذلك المادة 216 من قانون العقوبات.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 9 أغسطس/آب 2016 إلى الجهات التالية:

**ونسخ إلى:**  
 وزير العدل والشؤون الإسلامية  
 الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة  
 وزارة العدل والشؤون الإسلامية  
 ص. ب. 450، المنامة، البحرين  
 فاكس رقم: +973 1753 1284 .  
 البريد الإلكتروني: <http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159>  
<mailto:anc@anc.tn>  
 تويتر: @Khaled\_Bin\_Ali

**المملك**  
 الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة  
 مكتب جلالة الملك  
 ص. ب. 555  
 قصر الرفاع، المنامة  
 البحرين  
 فاكس رقم: +973 1766 4587  
 طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

**وزير الداخلية**  
 الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة  
 وزارة الداخلية  
 ص. ب. 13،  
 المنامة، البحرين  
 فاكس رقم: +973 1723 2661  
 عنوان البريد الإلكتروني: [info@interior.gov.bh](mailto:info@interior.gov.bh)  
 طريقة المخاطبة: معالي الوزير



كما يُرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين الجانبيين في بلدكم. هذا هو إدخال العناوين المحلية وفقاً لما هو مبين أدناه:  
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث التاسع للتحرك العاجل رقم: 14/249.

ولمزيد من المعلومات: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/4273/2016/en/>

# تحرك عاجل

## تحديد موعد محاكمة نبيل رجب في 12 يوليو

### معلومات إضافية

نبيل رجب هو رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان". وقد قضى مدة حكم بالسجن لسنتين فيما سبق، في "سجن جو"، لمشاركته في "تجمع غير مشروع"، و"الإخلال بالنظام العام" و"الدعوة إلى المشاركة في مظاهرات والمشاركة فيها" في العاصمة، المنامة، دون إبلاغ مسبق، ما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2012. وأُفرج عنه في مايو/أيار 2014.

وفي 20 يناير/كانون الثاني 2015، حكم عليه بالسجن ستة أشهر بسبب "إهانته العلنية لمؤسسات رسمية"، بموجب المادة 216 من "قانون العقوبات" البحريني. ورفضت "محكمة الاستئناف العليا الجنائية" استئنافه الحكم. وقبض على نبيل رجب من بيته في 2 أبريل/نيسان واقتيد إلى "الإدارة العامة للمباحث الجنائية"، حيث أخضع للاستجواب حول تعليقات زُعم أنه نشرها أو أعاد نشرها على "تويتر" بشأن حرب اليمن وحوادث في "سجن جو" وقعت عقب إضراب في السجن، في 10 مارس/آذار. وبعد اعتقاله بفترة وجيزة، قالت وزارة الداخلية إنه قد قبض عليه لنشره "رسالة من شأنها تحريض الآخرين وتهديد السلم" و"إهانة هيئة نظامية". واتهم بموجب المادتين 216 و133 من "قانون العقوبات" البحريني، وجددت النيابة العامة فترة توقيفه عدة مرات حتى 14 مايو/أيار، عندما أصدرت المحكمة قراراً بسجنه لستة أشهر. وأُفرج عنه مساء 13 يوليو/تموز بموجب عفو ملكي لأسباب صحية.

وأعيد اعتقال نبيل رجب من بيته في قرية بني جمرة، إلى الغرب من العاصمة، المنامة، في 13 يونيو/حزيران، على أيدي 15 رجل شرطة بملابس مدنية، وذلك عقب تطويق الحي من قبل شرطة الشعب حوالي الساعة 5 فجراً. وأبرز هؤلاء مذكرة تفتيش للمنزل، وأخرى بالقبض عليه ونقله إلى "الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية"، دون إبداء الأسباب. وصور هاتفه النقال وجهاز حاسوبه، واقتيد إلى مركز شرطة الرفاع الشرقي، جنوب المنامة، حيث سمح له بالاتصال بعائلته، وأودع الحجز. وفي 14 يونيو/حزيران، أخذ نبيل رجب إلى "النيابة العامة"، حيث وجهت إليه، بحضور محاميه، تهمة "بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة حول الأوضاع الداخلية للمملكة من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها"، وصدر أمر بتوقيفه لسبعة أيام على ذمة التحقيق. وعندما زارته أسرته نحو الساعة 9 صباحاً، أبلغهم بأنه كان محتجزاً في الحبس الانفرادي، بخلاف الموقوفين الآخرين، الذين كانوا محتجزين في زنازين جماعية. وفي 21 يونيو/حزيران، مُدّدت فترة توقيف نبيل رجب لثمانية أيام أخرى، وتقدم محاموه برسالة إلى النيابة العامة طلبوا فيها نقله إلى مرفق للاحتجاز قادر على تقديم رعاية طبية أفضل له، وعدم إيداعه الحبس الانفرادي.

إن البحرين تشهد تصاعداً مطرداً لحملة القمع للحق في حرية التعبير والتنقل وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. ففي 12 يونيو/حزيران 2016، مُنعت مجموعة من خمسة ناشطين، بينهم سجين رأي سابق، من مغادرة البحرين لحضور جلسات الدورة 32 "لمجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة في جنيف. بينما صدر قرار بتعليق أنشطة حزب المعارضة الرئيسي في البلاد، "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، في 14 يونيو/حزيران، وبتجريد مرشدها الروحي، آية الله عيسى قاسم، من جنسيته، في 20 يونيو/حزيران.

لمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى: البحرين: على السلطات وقف حملتها عقب أسبوع من القمع الشرس لحقوق الإنسان (رقم الوثيقة: MDE 11/4346/2016)، 22 يونيو/حزيران 2016، (<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/4312/2016/en/>)

الاسم: نبيل رجب

الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 14/249، رقم الوثيقة (MDE 11/4346/2016)، الصادر بتاريخ 28 يونيو/حزيران 2016.

